بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

المؤتمر الإفريقي لجمعية الاقتصاد القياسي

الكلمة الافتتاحية للسيد عبد اللطيف الجواهري
والي بنك المغرب

الرباط في 11 يوليوز 2019

ضيوفنا الكرام،

السادة الباحثين والأساتذة الأجلاء،

أصدقائي وزملائي الأعزاء،

حضرات السيدات والسادة،

قبل كل شيء، أود أن أطمئنكم أنني لن أجازف اليوم بإعطاء محاضرة أمام حضور من هذا الثقل. أنا هنا اليوم للاستماع أكثر منه للإلقاء.

في البداية، أود أن أعبر عن مدى سعادتي باستقبالكم في بنك المغرب، كما أرحب بضيوفنا الذين قدموا من الخارج وأتمنى لهم مقاما طيبا في بلدنا.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لكافة المسؤولين الذين انضموا إلينا، وللأساتذة المرموقين الذين وافقوا على إلقاء محاضرات في الجلسات العامة، وكذا للباحثين، الشباب أغلبهم، الذين قدموا من خلفيات مختلفة لعرض أبحاثهم.

وأخص بالشكر كذلك جمعية الاقتصاد القياسي التي اقترحت علينا تنظيم هذا المؤتمر، لتفتح بذلك الباب أمام تعاون ممتاز بين أطرنا.

يشكل هذا اللقاء، في منظورنا، فرصة لنا كبنك مركزي، وللمؤسسات الوطنية الحاضرة معنا اليوم، للاطلاع على مدى التقدم المحرز من حيث البحث في مجال الاقتصاد، خاصة الاقتصاد الكمي. كما يعتبر مناسبة لتعزيز الروابط مع الوسط الأكاديمي وإرساء علاقات تعاون جديدة.

وأود أن أؤكد هنا، أنه من بين جميع التظاهرات العلمية التي تنظمها مؤسستنا، يكتسي هذا اللقاء أهمية فريدة، بالنظر إلى المشاركة القوية للباحثين الأفارقة وكذا بتركيزه على القضايا التي تهم اقتصاد قارتنا.

فقد اختار المغرب منذ سنوات عديدة الانفتاح على إفريقيا توطيدا للروابط المتينة لاعتبارات تاريخية وجغرافية وثقافية، وكذا على تعزيز فرص التعاون الرابح-رابح في كافة المجالات. وكبنك مركزي، فإننا نساهم في هذا الانفتاح عبر مواكبة النظام البنكي في امتداده وكذا عبر إرساء تعاون واسع النطاق مع العديد من المؤسسات المثيلة في القارة. ولَكَم يسعدنا أن نواصل مساهمتنا اليوم خدمة للبحث العلمي.

سيداتي وسادتي،

لا يخفى عليكم أن إنجازات إفريقيا في مجال البحث العلمي لا تزال ضعيفة. فهذه القارة التي تأوي ما يناهز 17% من ساكنة العالم اليوم وأكثر من الربع في أفق سنة 2050، لا تنتج سوى 5% من الثروات، على أساس معادلة القدرة الشرائية، ولا تُصْدر إلا 2,6% من البحوث العلمية، حسب التقرير الأخير حول العلوم الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو) في 2015.

ونحن على وعي تام، هنا في المغرب، أن تطوير الرأسمال البشري والبحث العلمي ليس بالأمر الهين. فبالرغم من الإرادة القوية والجهود المبذولة على مستوى الميزانية بتخصيص حوالي 6% من الناتج الداخلي الإجمالي لقطاع التعليم، لازلنا نكابد لنضع نظامنا التعليمي على الطريق الذي سيمكننا من توفير الكفاءات التي يحتاجها سوق الشغل وتلك الضرورية لتطوير البحث والابتكار.

وفي عالم يتسم بتنامي حدة المنافسة وبالتغيرات العميقة التي تؤثر على نماذجه التقليدية، لم يعد الاستثمار في البحث العلمي والابتكار ترفا، بل أضحى ضرورة لا محيد عنها. ذلك أنه يعتبر السبيل نحو تحقيق إفريقيا لنمو سريع ومستدام من

شأنه الاستجابة لتطلعات ساكنتها بصفة عامة وشبابها بالخصوص. كما أنه يبقى الخيار الوحيد لتفادي اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

في بعض المجالات كالاقتصاد والمالية، هناك حاجة ماسة إلى إجراء أبحاث متطورة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الإفريقية. صحيح أن بعض المبادرات والمشاريع الجديرة بالثناء قد خُصصت لهذه القارة، على غرار المشروع الذي أنجزه ما بين 2007 و2014 المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب مراكز البحث المخصصة لإفريقيا التي تم إحداثها داخل جامعات مرموقة، إلا أن القارة الإفريقية تبقى مطالبة بتعزيز كفاءاتها وتطوير قدراتها الوطنية.

وتبقى البنوك المركزية بشكل خاص على وعي بهذا التحدي، ذلك أن اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية يتطلب دراية معمقة بالاقتصاد وبالعوامل المحركة لأدائه. وفي هذا السياق، يتعين علينا بناء نماذج تُستلهم من آخر البحوث في علم الاقتصاد وتأخذ بالاعتبار مقومات واقعنا التي غالبا ما تختلف عن واقع البلدان المتقدمة. نحن إذا أمام تحديين رئيسيين وجب علينا رفعهما.

ويتعلق التحدي الأول بقصور المعرفة بشأن الآليات الكامنة وراء عمل اقتصاداتنا والتي يمكننا الاستفادة منها. لذلك، أصبح من الواجب علينا نمذجة الاقتصاد

بدءا من القاعدة. أما التحدي الثاني، فيتمثل في كون هذه النمذجة تتطلب بيانات موثوقة ومنتظمة يستلزم توفيرُها موارد مالية وبشرية كبيرة، تفتقر إليها بشكل كبير معاهد الإحصاء في العديد من البلدان.

في هذا السياق، أرى أن البنوك المركزية، بفضل استقلاليتها، يمكن أن تساهم في تطوير البحوث وأن تلعب دور القاطرة في هذا المجال. وهذا ما نحاول تحقيقه في بنك المغرب.

لقد كان تشجيع البحث وتعزيز المؤهلات البشرية دوما في صلب مخططاتنا الاستراتيجية. لهذا، أنشأنا سنة 2007، إلى جانب مختلف الوحدات التشغيلية بالبنك، قسما مخصصا للبحث يتولى تدارس القضايا الاستراتيجية والإشكاليات المرتبطة بمهام البنك.

علاوة على ذلك، قمنا بتطوير العديد من برامج التعاون مع الهيئات الأكاديمية الوطنية والدولية، وكذا مع العديد من البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم. في هذا السياق، أطلقنا برنامج "الباحث الزائر" الذي مكّن أطر مؤسستنا من إرساء علاقات مع خبراء من بنوك مركزية لبلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبولونيا، ونتمنى أن يمتد هذا التعاون ليشمل أيضا باحثين أفارقة.

إضافة إلى منشوراتنا المؤسساتية، أصدر البنك سلسلة من وثائق عمل باتت تحتل تدريجيا مكانة مرجعية للبحوث التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بمجالات عمل البنك.

إلى جانب ذلك، تنظم مؤسستنا مجموعة من اللقاءات العلمية الظرفية أو المنتظمة، على غرار الأيام الدولية للاقتصاد الكلي والمالية التي نعقدها سنويا.

حضرات السيدات والسادة،

بإلقاء نظرة سريعة على برنامج المؤتمر، يتضح لنا أنه يحق لإفريقيا اليوم أن تكون فخورة بأبنائها المغتربين الذين استطاعوا تبوأ مناصب هامة على مستوى أفضل الجامعات عالميا. هؤلاء يشكلون إمكانيات هائلة يمكن استغلالها، من خلال تحفيزهم على إدراج القضايا الخاصة بالقارة ضمن برامجهم البحثية وتقوية روابط التعاون مع المؤسسات الإفريقية.

وللسلطات الوطنية هي الأخرى نصيب من هذه المسؤولية الهامة، إذ أصبحت مطالبة بإرساء أطر ملائمة ومرنة بما فيه الكفاية لاستقطاب هذه الكفاءات والاستفادة من قدراتها.

كما يتوجب على التعاون الدولي، في رأينا، تقديم دعم قوي لإفريقيا من أجل المضي في هذا الطريق، وذلك من خلال توسيع برامجه بشكل تلقائي وتخصيص جانب منه لتقوية القدرات في مجال البحوث.

ومما يزيد من أهمية هذا الأمر إطلاق إفريقيا لورش كبير للتكامل الاقتصادي يتمثل في منطقة التبادل الحر القارية، التي يبقى نجاحها رهينا بإدراج المجالات ذات الصلة، لا سيما البحث والتعليم.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، أود الإشارة إلى الاهتمام الكبير الذي حظي به في بلدنا انعقاد هذا المؤتمر العلمي الذي يشارك فيه عدد كبير من خيرة الباحثين والأساتذة المرموقين الحاضرين بيننا. فبالنسبة لي، لا يعكس هذا الحدث مجرد خطوة هامة للدعم والتشجيع، بل أيضا علامة على الثقة في مستقبل البحث العلمي سواء في المغرب أو إفريقيا ككل.

أتمنى كامل التوفيق لأشغال المؤتمر وأشكركم جزيلا على جميل إصغائكم.